نخبة الفكر (٢)

د. عمر المقبل

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وإمامنا وسيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة والأخوات، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ومرحبًا بكم في الدرس الثاني من دروس شرح نخبة الفكر، والذي يأتي ضمن هذه المجموعة العلمية الحافلة من الشروح العلمية في هذا البناء، في هذا المشروع الكبير، البناء العلمي.

كنا أيها الإخوة والأخوات في الدرس الماضي تكلمنا عما يمكن تسميته بتأريخ علم المصطلح، وكيف وصلت إلينا كتب علوم الحديث، التي صنفها هؤلاء العلماء الجهابذة الكبار -رحمة الله تعالى عليهم-، ولعلنا في المقدمة نحاول أن نستذكر نحن وإياكم ولو في الدقائق الأولى مع الإخوة الحضور أيضًا، هذه المراحل التي مر بها التصنيف، حتى ننطلق -بإذن الله تعالى- إلى التعليق على هذا المتن المبارك.

في البداية لو أردنا أن نسألك أخي الكري ةم عن ما هي المرحلة الأولى التي يمكن أن نجعلها بداية التأليف في علوم المصطلح، إذا عرفنا أن المراحل ثلاثةٌ، ممكن توضح لنا باختصارٍ شديد المرحلة الأولى ما الذي يمثلها؟

{هي المرحلة التي أشار إليها أهل العلم في أوائل كتبهم، كصنيع الإمام مسلم وغيره من أهل العلم}.

أحسنت، المرحلة الأولى التي بث فيها بعض أهل العلم جملةً من أنواع علوم الحديث في مقدمات كتبهم أو خواتيمها، كما ذكر الأخ الكريم في مقدمة صحيح الإمام مسلم، أو الشافعي أو الدارمي، أو آخر كتاب الجامع للترمذي وغيرها.

ممكن يا أخي الكريم للمرحلة الثانية.

{الثانية ما عرض له العلماء بعد المرحلة الأولى، كالإمام الشافعي وسفيان، في مرحلة الجرح والتعديل}.

لا، العفو، أقصد مرحلة التصنيف في علوم الحديث.

{مرحلة الإمام ابن الصلاح}.

قبل ابن الصلاح.

مادام أنك وصلت لابن الصلاح، هذا ما يمثل؟ المرحلة الثانية أو الثالثة؟

{المرحلة الثالثة}.

من يجيب من الإخوة على المرحلة الثانية؟ ما الذي يمكن يمثلها؟

{التصنيف المستقل}.

أحسنت هذا الذي نريده، هو التصنيف المستقل، من أول من صنف استقلالًا في علوم الحديث؟ هو الحافظ أبو الحسن الرامهرمزي.

ممكن أحد من الإخوة يعرف اسم الكتاب؟ "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".

في المرحلة الثانية في مرحلة ابن الصلاح، كيف يمكن أن نعبر عنها؟ ما نسميها مرحلة ابن الصلاح، لكن ابن الصلاح رمز لها، هي مرحلة ماذا؟

{مرحلة اختصار لما سبق من القواعد والإشارات التي نص عليها العلماء في كتبهم السابقة}.

أحسنت، هي مرحلة ترتيب وتهذيب، وتجريد للتصنيف بدون أسانيد مما قلل من حجمها، وأصبحت هذه الكتب.

كتاب ابن الصلاح دارت عليه شروحٌ، ودارت عليه مختصراتٌ، ودارت عليه منظوماتٌ، ما الذي جعل ابن حجر -رحمه الله- يختط طريقًا آخر للتأليف في علم المصطلح؟ يعني قد يقول قائلٌ: ألا تكفي تلك المختصرات أو المؤلفات التي قبل؟

{عمد ابن حجر -رحمه الله- إلى ذلك يرتب ما طرحه ابن الصلاح}.

نعم، يعني هو شعر أن هناك نوعًا من الإعواز في الترتيب، يعني هناك شيءٌ يحتاج إلى تأخيرٍ، وشيءٌ يحتاج إلى تقديمٍ، فكتب هذه النخبة.

والنخبة ذكرنا أن الحافظ -رحمه الله- كان راضيًا عنها تمام الرضى، انتشرت في عصره، بل شرحها بعض علماء عصره، وقرئت عليه -رحمه الله تعالى- قراءة درسٍ وبحثٍ.

كتبها قبل وفاته بكم؟

{كتبها قبل وفاته بأربعين سنة}.

إذن هي بقيت وهو -رحمه الله- لو أن مولودًا ولد في سنة سبعمائة واثني عشر، لكان عاش أربعين سنةً من حياته والنخبة موجودةٌ بين الناس، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

فما هذه النخبة التي صنفها الحافظ؟ يعني لو أردنا أن نستعرض، نبدأ -إن شاء الله تعالى- الآن في درسنا الجديد، فيما يتعلق بهذا المتن المبارك، لو أردنا أن نستعرض ما يمكن تسميته بالمخطط العام، أو الهيكل العام لهذه النخبة، مم تتكون؟ يمكن من خلال النظر في الشريحة، النخبة تشكلت من عدة أصولٍ، يعني خطوطٍ عريضةٍ، أولها بدأها الشيخ بالمقدمة، تكلم فيها على الخبر، وتعريفه، ثم تكلم على ما يتعلق بالغرابة، والتفرد النسبي، ثم تكلم عن المقبول والمردود من الأحاديث، ثم تكلم على أنواعٍ من الطعن التي يرد بها الخبر، كالسقط، والطعن، والوهم، والمخالفة، والجهالة، والبدعة، وسوء الحفظ، ثم انتقل إلى ما يتعلق بالإسناد، وما يعترضه من أوصافٍ مثل الموصول، المرسل، الموقوف، المرفوع، ونحو ذلك، ثم بعد ذلك انتقل إلى الكلام على صيغ الأداء التي كان يتداولها المحدثون،

حدثنا، أخبرنا، سمعت، العنعنة، القلقلة التي ليست قلقلة أهل التجويد، لكن التي يقول فيها الراوي قال وهكذا، الإجازة وغيرها من الأمثلة المتعلقة بصيغ الأداء، وغير ذلك.

ثم تكلم في مبحثٍ مستقلٍ عن الرواة، وتكلم على ما يتعلق بالجرح والتعديل، وكذلك أيضًا أشار إلى ما يخص أهمية معرفة الأسماء، والكنى، والمؤتلف، والمختلف، وغيرها من أنواع علوم الحديث.

نبدأ – بعون الله تعالى– بالمتن، يقول المصنف –رحمه الله تعالى– في ابتدائه: الحمد لله الذي لم يزل عليمًا قديرًا، وصلى الله على سيدنا محمدٍ الذي أرسله إلى الناس كافةً بشيرًا ونذيرًا، وعلى آل محمدٍ وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد.

الحافظ –رحمه الله– هنا يقتدي بالكتاب العزيز، في الافتتاح بالحمد، فإن الكتاب المبارك العظيم، الذي أنزله الله على رسوله –صلى الله عليه وسلم– القرآن الكريم، مفتتحٌ بالحمد، وعلى هذا جرت سنة أهل العلم –رحمهم الله تعالى.

ثم ثنى بالصلاة والسلام على النبي –صلى الله عليه وسلم–، فإن هذا من حقه علينا، وهو يمتثل بذلك أمر الله –عزَّ وجلَّ– ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ثم إن هذا جزءٌ من العلم الذي ورَّثه لنا، صلوات الله وسلامه علينا، فإن الأنبياء لم

يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورَّثوا العلم، وأيضًا استئناسًا ببعض الأحاديث التي تحث على ذلك، وإن كان لا يثبت في الباب شيءٌ.

قال -رحمه الله: أما بعد، فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت وبُسطت واختُصرت، فسألني بعض الإخوان أن ألخص لهم المهم من ذلك، فأجبته إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك.

إذن الحافظ في هذه المقدمة يشير إلى فائدتيْن رئيسيتيْن: الأولى: ما أشرنا له في الدرس الماضي، من أن التصانيف في اصطلاح أهل العلم قد كثرتْ، قال: وبُسطتْ، يعني شُرحتْ، واختصرتْ، قال: فسألني -هذه النقطة الثانية- بعض الإخوة أن ألخص لهم، فهو يشير بذلك إلى أن أحد أسباب التأليف أن يُطلب من العالم أن يؤلف، والسؤال قد يقع بالسؤال الصريح، وقد يقع بلسان الحال، لأن العلماء أخذ الله عليهم الميثاق بالبلاغ والبيان، أما السؤال الصريح كهذا السؤال، فهو ظاهرٌ جدًّا، يعني يقول أيها الشيخ علوم الحديث صعبت علينا وكثرت، و و إلى آخره، فنريد أن تصنف لنا كتابًا يقرِّب لنا هذا العلم إلى آخره، فهنا من حق هذا العالم على السائل أن يجيبه، لأن الله -تعالى- لم يأمر بسؤال أهل العلم إلا لأجل أن يبينوا.

النوع الثاني من الأسئلة كما يعبر عنه بعض العلماء، هو السؤال بلسان الحال، كيف السؤال بلسان الحال؟ يعني تجد هذا الشيخ وجد أن أهل عصره استصعبوا الكتب السابقة، التي أُلفت قبل، لغتها مختلفةٌ، أسلوبها قد يكون فيه صعوبةٌ، إلى

غير ذلك من العوامل، فهنا الآن لسان الحال تجد الطلاب تشرح لهم متنًا مثل هذا المتن أو غيره من المتون، يقولون لك يا شيخ، هذا المتن صعبٌ، ما فهمناه، هذه الاعتراضات أو الإشكالات هي بلسان الحال، تقول له: يا أيها الشيخ صنف لنا كتابًا، يقرب لنا هذا العلم، ويسهل لنا عبارته، فإذن الأسئلة قد تأتي صريحةً، وقد تأتي غير صريحةٍ، وهو الذي يسمى السؤال بلسان الحال، والموفق من أهل العلم من أعانه الله -سبحانه وتعالى- فأجاب وصنف، ثم الغبطة كل الغبطة بأن يتقبل الله هذا التصنيف وأن ينفع به الناس.

والنقطة التي يمكن أن نشير إليها هنا أيضًا وهي لفتةٌ تربويةٌ يستفيد منها جميع الإخوة المشاهدين والمشاهدات، كذلك الحضور الكرام، وهي أن الإنسان أيها الإخوة لا يحتقر السؤال، كيف لا يحتقر السؤال؟ انظروا إلى بركة سؤال هذا السائل، نحن لا ندري من هذا السائل، أليس كذلك؟ فسألني بعض الإخوة من هو؟ الله -تعالى- هو الذي يعلم، لكن انظر كيف استفادت الأمة من هذا المتن المبارك بسؤال هذا الرجل، الذي قال: يا شيخنا ألف لنا كتابًا في مصطلح الحديث، يقرب لنا.. إلى آخره، نحن لا نعلم مَن هو، ذهب، لكن من بركة سؤاله، أن صُنف هذا المتن المبارك الذي صارت به الركبان، وأصبح من أعظم وأشهر المتون التي صنفت في علوم الحديث.

فأنت حينما تسأل فإنك مشاركٌ في نشر العلم، فحينما تلقى عالمًا من العلماء، وتجلس عنده، أو تستفيد من دروسه سواءً بمثل هذه الصورة، التعليم المباشر، أو عن بُعد، أو يُقدَّر لك أن تستفيد من كتاب عالمٍ ومعاصرٍ، بإمكانك

أن تسأل، بإمكانك حتى ربما تقرأ كتبًا متقدمةً في علمٍ ما، ثم تجد أن الحاجة ماسةٌ، لنفترض مثلًا قرأت كتابًا في أصول الفقه، ووجدت أن المصنفات السابقة عبارتها صعبةٌ، وفيها علوٌّ، علوٌّ بمعنى صعوبةٍ ومشقةٍ في فهمها وإدراكها، أو أن الأمثلة التي يذكرها بعض الأصوليين شحيحةٌ، قليلةٌ جدًّا، أو أنها صعبة الفهم ونحو ذلك، فقد تأتي أنت ولا يعلم بسؤالك إلا الله، إلى عالمٍ أصوليٍّ، وتقول له: يا شيخنا، أنا أطلب علم الأصول، وقرأتُ أكثر من رسالةٍ، لكنني لم أفهم شيئًا، فياليتك جزاك الله خيرًا تصنف كتابًا مختصرًا بلغةٍ معاصرةٍ، تدعمه بالأمثلة من الكتاب والسنة، توضح بعض الإشكالات فيه، فيقول: إن شاء الله، ثم يؤلف هذا الكتاب، قد لا يشير هذا العالم إلى أن سبب التأليف هو سؤال أحد الإخوان، لكن سيبقى لك ذخر هذا السؤال عند الله -سبحانه وتعالى- حينما تلقاه.

فأنتم أيها الإخوة والأخوات الفضلاء والفاضلات، لا تحتقروا شيئًا، يعني من جهة الاقتراح، أنت قد لا تستطيع أن تصنف الآن، لكن تستطيع أن تكون معينًا على التصنيف.

ثم قال المصنف -رحمه الله: فأقول، هنا هي بداية الدخول في المتن، أو البداية لمعرفة كيف وصل إلينا الخبر.

الشيخ -رحمه الله- قال: فأقول الخبر، المتوقع أن يقول: الحديث، أليس كذلك؟ الآن اسمه مصطلح الحديث، علوم الحديث، فلماذا اختار الشيخ كلمة

الخبر؟ الحافظ -رحمه الله- اختار كلمة الخبر لأنها أشمل، فتشمل الأحاديث المرفوعة، وتشمل الأحاديث الموقوفة، بل يدخل فيها الأحاديث المقطوعة، يعني التي تُروى عن التابعين، وأيضًا لأن كلمة الخبر استعملها جماعةٌ من الأئمة، كالشافعي مثلًا في الرسالة، يُكثر من قوله: وقد ورد في الخبر، وقد صح في الخبر، أو هذا خبرٌ لا يصح، يقرأ الإنسان مثلًا في صحيح ابن خزيمة، أو صحيح ابن حبان، تجده يبوب على الحديث، فيقول: باب ذكر الخبر الدال على كذا وكذا وكذا، يقصدون بالخبر الحديث المرفوع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، لكن غلب في اصطلاح العلماء المحدثين، غلب في استعمالهم أن كلمة الحديث مختصةٌ بالذي يُنسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، والحافظ اختار هذه اللفظة -كما قلنا- لأنها أشمل، فالقواعد التي سندرسها هذه حاكمةٌ ومنظمةٌ للحكم على الأحاديث المرفوعة، وعلى الأحاديث الموقوفة عن الصحابة -رضي الله عنهم-، بل وحتى على الآثار التي تروى عن التابعين -رضي الله عنهم ورحمهم-، يعني مثلًا نقرأ في مصنف ابن أبي شيبة، أو مصنف عبد الرزاق بعض الآثار، هذا أثرٌ عن الحسن، تجد العالم يقول: حسن، هذا الأثر ضعيفٌ، لماذا ضعيفٌ؟ لأنه طبق قواعد علوم الحديث، وأحد يقول: إسناده صحيحٌ على شرط الشيخين، هذا أثرٌ، قول تابعيٍّ، القواعد واحدةٌ، التي يُحكم بها على كلام التابعي، أو على ما يُنقل عن الصحابي طبعًا بالإسناد، أو التي يُحكم بها على ما يُنقل عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، كلها قواعد واحدةٌ.

فقال الشيخ الحافظ -رحمه الله: الخبر إما أن يكون له طرقٌ بلا عددٍ معينٍ، أو مع حصرٍ لما فوق الاثنين أو بهما أو بواحدٍ.

إذن نحن الآن أمام ممكن نسميها خريطةً مصغرةً لطرق وصول الخبر إلينا، فالحافظ -رحمه الله- بيَّن لنا أن الطرق التي يصل إلينا بها الخبر لا تخرج أبدًا عن طريقين، إما أن تكون الطرق غير محصورةٍ؛ لأنه قال: طرقٌ بلا عددٍ معينٍ، وإما أن تكون محصورةً. ما الفرق بين الأول والثاني؟ وما بعدهما؟

قال الشيخ -رحمه الله: فالأول المتواتر، المفيد للعلم اليقيني بشروطه، الأول الذي هو أن يُروى بطرقٍ لكن بلا عددٍ معينٍ، وهذا الذي يسميه الأصوليون المتواتر، مأخوذٌ من تواتر المطر، أي تتابعه، والعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي واضحةٌ جدًّا، فكثرة الطرق تشبه كثرة المطر إذا تواتر وتتابع، وإن شاء الله تعالى سنلاحظ، وسنبين هذا -إن شاء الله- خلال شرحنا لهذا المتن، العلاقة بين كثيرٍ من الأنواع، العلاقة اللغوية مع العلاقة الاصطلاحية، يعني يأتينا مثلًا نوع المدلس، ما معنى الدلسة؟ الظلمة، ما علاقتها بالتدليس؟ الخفاء، فالظلام مظنة الخفاء، كذلك التدليس مظنة خفاء الانقطاع بين الراوي وبين من روى عنه، المرسل سنجد أن هناك علاقةً، المرسل في أصله أي المطلق، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]، ثم نجد أن المرسل هنا أي لم يصل حلقة الإسناد لما قبله، بل انقطع الإسناد، وهكذا، سنجد أن هناك علاقةً قويةً وواضحةً جدًّا بين المصطلحات في كثيرٍ من الأحيان.

نعود إلى بحثنا، قال الشيخ: فالأول الذي يُروى بلا طرقٍ، نحن قلنا الآن الطرق لا يمكن أن تخرج فيما يصلنا عن نوعين: إما أن تكون بلا حصرٍ، فهذا هو المتواتر، وإما أن تكون مع الحصر، فهذا إما أن يكون بطريقيْن، أو ثلاثة فأكثر، أو بواحدٍ، أيضًا ما تخرج عن هذا القِسمة الثلاثية.

فلنبدأ الآن بالأول، قال: المتواتر، قلناه، مأخوذٌ من تواتر المطر، أي تتابعه، ما تعريفه؟ قال الشيخ: المتواتر، المفيد للعلم اليقيني بشروطه.

طبعًا هذا الكلام الذي يقول فيه الحافظ المفيد للعلم اليقيني بشروطه ليس تعريفًا، وإنما هي ثمرةٌ للمتواتر، يعني الآن المتواتر ليس تعريفه، المفيد للعلم، لا، هذه ثمرته، إذن ما تعريف المتواتر؟ هو الذي يُروى بطرقٍ غير محددةٍ، فإذا أفاد العلم اليقيني، صار متواترًا، ما معنى غير محددةٍ؟ يعني ما لا نهاية؟! لا، ليس مقصوده ذلك، مقصودهم أنه إذا وقع اليقين الذي لا شك فيه بأن هذا الخبر صحيحٌ فقد بلغنا حد التواتر، هذا قد يحصل أحيانًا بعشرةٍ، قد يحصل بأربعين، قد يحصل بستين بخمسين، على حسب الخبر، مثاله حتى يتضح المعنى: لو أن خطيبنا الآن في يوم الجمعة، وهو يخطب سقط أثناء الخطبة من على المنبر، إغماءً لأي ظرفٍ من الظروف سقط، ثم تداركه الناس، ثم أكمل الخطبة شخصٌ آخر، الآن لو جاء مثلًا أحد الإخوة وجلس في مجلسٍ بعد العصر، في الحي الذي فيه هذا الجامع، فوجد ناسًا يقولون: اليوم الخطيب سقط من على المنبر، ذهب نفس الشخص إلى البقالة الموجودة في الحي، فالتقى بأحد الإخوة الوافدين، وقال: هل رأيت اليوم الخطيب سقط من على المنبر؟ ثم يخرج، وإذا

عشر خمسة عشر جنسية كلها تتحدث عن سقوط هذا الخطيب، الآن ما الذي يقع في قلبك حينما ترى هذا التتابع من الأخبار من جنسياتٍ مختلفةٍ؟ لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ما الذي يقع في قلبك؟ يقينٌ لا تشك في ذلك، ولهذا يقولون: المتواتر: هو الخبر الذي يُروى عن جماعةٍ لا حصر لهم، ويُسندون خبرهم إلى شيءٍ محسوسٍ، كيف شيء محسوس؟ يقولون: رأينا، سمعنا، لمسنا، ذقنا، المهم لابد أن يُسند إلى شيء محسوس، ما يُسند إلى وهمٍ، مثلًا يأتي خمسة عشر واحدًا، أو عشرين واحدًا يقولون: نتوقع أنه سيكون هكذا، لا، هذا لا يسمى تواترًا؛ لأنه لا يفيد اليقين، إنما يفيد الظن.

خذ مثالًا آخر الآن: لو قيل لك: هناك مدينة في العالم اسمها طوكيو، عاصمة اليابان، ما أظن واحدًا من الحضور وأنا أولكم، ما أحد سافر إلى هذه المدينة، هل يمكن أن يقع في قلبك لفظة شكٍ أن هناك مدينة في العالم اسمها طوكيو؟ لا، ما فيه شك، فيه مدينة اسمها طوكيو، عاصمة اليابان، هل ذهبتم إليها؟ ما ذهبتم إليها، لكن تواتر النقل أن هناك مدينةً اسمها طوكيو يزيل عنك أي ترددٍ أن هناك مدينةً اسمها طوكيو، يعني بعبارةٍ أخرى، لا تستطيع أن تدفع عن قلبك هذا الخبر، لكن لو قيل لك: هناك قريةٌ موجودةٌ في سيريلانكا اسمها سادو مثلًا، أنت بإمكانك تقول: والله ما أدري، فيه كذا أو ما فيه كذا، هذه قريةٌ وفي سيريلانكا، لكن مدينةٌ مشهورةٌ، يتواتر الخلق كلهم من مختلف أنواعهم، هذا اليقين الذي وقع في قلبك، والعدد الذي توارد على قلبك من ذكر أن هناك مدينةً اسمها طوكيو مثلًا، هذا اليقين هو ثمرة التواتر والتتابع. مثل ما ذكرنا في قصة خطيب

الجمعة، أو لو ذُكر لك على مدخل البلد هناك حادثٌ شنيعٌ ذهب ضحيته كذا وكذا مثلًا، ما تستطيع أن تدفع هذا، يخبرك الصغير والكبير، والرجل والمرأة، والقريب والبعيد، مع تفاوت الناس، ولذلك يشترطون يقولون: تحيل العادة أن يتواطئوا على الكذب، أن يرويه جماعةٌ تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، ويسندوه إلى شيءٍ محسوسٍ، هذه ضوابط المتواتر.

إذًا أفاد اليقين، معناه أنه مقطوعٌ بصحته مائة بالمائة، ولهذا لا يشترطون هنا أن يكون الناقل للخبر مسلمًا، ولو ذكره كافرٌ، لماذا؟ لأن العادة تحيل أن يتواطأ هؤلاء على الكذب، لأننا الآن وصلنا إلى مرحلة اليقين، وأسندوه إلى شيءٍ محسوسٍ، والعادة تحيل، لماذا يقولون: تحيل العادة، ليخرجوا ما لو تواطأ عشرةٌ من أسرةٍ واحدةٍ، أو من شركةٍ واحدةٍ، على ترويج كذبةٍ معينةٍ مثلًا، هذا ممكن يتفقون، قد يتفقون، ولذلك اشترطوا هذه الشروط، عددٌ تحيل العادة أن يتواطئوا على الكذب -كما قلنا- في قصة الخطيب الذي سقط، أخبرك مثلًا مواطنٌ، وأخبرك أخٌ من اليمن، وأخٌ من مصر، وأخٌ من الهند، وأخٌ من بنجلاديش، وأخٌ من بنين، وأخوةٌ من عدة جنسيات، كلهم يقولون لك أن الخطيب سقط، هؤلاء تحيل العادة أن يتواطئوا على الكذب.

هنا السؤال الأهم: هل هذا النوع من المتواتر مادام أنه يفيد القطع، ولا يشترط فيه عدالةٌ، ولا إسلامٌ ولا شيءٌ، أين شروطكم التي ستذكرونها لنا في تعريف الحديث الصحيح؟ أليس من شروط الحديث الصحيح أن يرويه عدلٌ ضابطٌ إلى آخره؟

فنقول: بلى، هذا من شروطه، لكن المتواتر ليس من مباحث علم المصطلح، إذن لماذا ذكروه هنا؟ ذكروه لتكميل القسمة فقط، لأن الطرق التي عندنا إما متواترٌ، وإما آحادٌ، وليس واحدًا، لأن بعض الناس يخلط بين الآحاد وبين الواحد، آحاد يعني ضد المتواتر، أو قسيمٌ للمتواتر، ضده، المتواتر يذكرونه من باب تكميل القسمة، وإلا مباحثه في علم أصول الفقه، لكن المحدثين يذكرونه من باب تكميل القسمة فقط؛ لأنهم هم الآن لو أرادوا أن يتحدثوا أن الأخبار التي ننقلها هي الغريب والمشهور والعزيز، فقط؟ هناك أخبارٌ تُروى بالتواتر، نقول: هذه ليست لنا، لماذا؟ لأن قواعدنا تشتغل على ما ليس بيقينٍ قطعيٍّ، تحيل العادة تواطؤهم على الشروط المعروفة، ولهذا لا يحسن بطالب علم المصطلح أن ينشغل كثيرًا بمبحث التواتر، بل يقرأ ما تيسر فقط، فإذا أراد أن يتوسع في مبحث التواتر، وأثره على الأحكام إلى آخره، فليذهب إلى علم أصول الفقه.

إذن هذا ما يتعلق بالمتواتر، وهو الأول، وهذا كما قلت لكم من حسن تقسيم الحافظ ابن حجر، انتهى من المتواتر في صعوبته، هو قال: إما أن يروى بطرقٍ لكن بلا عددٍ معينٍ، أو بحصرٍ، أو بعددٍ معينٍ، قال: فالأول متواتر، انتهينا الأول متواتر لن نعود إليه إلى نهاية الدروس، وهذا من حسن تقسيمه وتصنيفه -رحمه الله-.

قال: والثاني، ماذا يقصد بالثاني الآن؟ هو لما تكلم على أن الأخبار التي تصلنا بلا حصرٍ أو بحصرٍ، الأخبار التي تصلنا محصورةً أيضًا لا تخرج عن ثلاثة أقسامٍ، قال: والثاني والثالث والرابع، هذه تدخل كلها ضمن قسم واحدٍ وهو التي

تروى ولكن بعددٍ محصورٍ، الأول انتهينا منه، وهو المتواتر، بقي الثاني والثالث والرابع.

قال: والمشهور المستفيض على رأيٍ، وسنذكره، العزيز، وليس شرطًا للصحيح، الرابع: الغريب، ثم قال الشيخ بعدها لاحظوا عبارته في الأخير، سنأتي -إن شاء الله تعالى- نفصلها، لكن نريد فقط أن يكون عندنا تصورٌ شاملٌ لأقسام الطرق التي تردنا بها الأخبار، قال: وكلها سوى الأول، ما هو الأول؟ قال: الأول المتواتر، قال: كلها سوى الأول آحادٌ، لاحظوا آحاد الآن ولم يقل واحد، وهذا يُخطئ فيه بعض الطلاب الذين يبتدئون بدراسة هذا الباب، ما الفرق بين آحاد وواحد؟

الواحد هو الذي يأتي قبل الاثنين وبعد الصفر، لكي نقرب الفكرة، أما آحادٌ، فهو قسيم للمتواتر، يعني يشمل ما له عددٌ لكنه محصورٌ، سواءً براوٍ واحدٍ، أو براوييْن، أو بثلاثةٍ، أو بأربعةٍ، أو بخمسةٍ، أو بستةٍ، بشرط ألا يصل إلى حد التواتر، ثم يقول: فيها المقبول والمردود.

نعود إلى ما نحن بصدده من الأنواع، فنبدأ الآن، قال: والثاني المشهور، المشهور مادة الشهرة في اللغة العربية تدل على الانتشار والذيوع، والعلماء -علماء الحديث- إذا ذكروا المشهور ابتداءً في الاصطلاح فهم يطلقونه على نوعين لا ثالث لهما، فالمشهور بالمعنى الاصطلاحي، هو الذي يُروى..، الحافظ

-رحمه الله- اختار أنه يبتدئ من ثلاثةٍ فما فوق، وبعض العلماء وأكثرهم على هذا يرون أنه يبتدئ بأربعةٍ فأكثر، والخطب في هذا يسير؛ لأنها كلها آحادٌ.

فيقول: المشهور، قال: وهو المستفيض، مأخوذ من فاض الماء، أي خرج وطغى، وظهر من إنائه، هذا كله يدور على معنًى واحدٍ، وهو الشهرة والذيوع، فيقصدون به ما رواه ثلاثةٌ فأكثر، بشرط ألا يصل إلى حد التواتر اختصارًا، هذا هو التعريف الاصطلاحي عند الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، وبعض العلماء يسميه المستفيض، ولكن الأكثر هو استعمال المشهور، فإذا رأيت بعض العلماء يقولون: وقد استفاض عنه -صلى الله عليه وسلم- أنه كان يقول كذا، أو كان يفعل كذا، يقصد بذلك اشتهر عنه -صلى الله عليه وسلم-، فما روي بثلاثة طرقٍ فأكثر ما لم يصل إلى حد التواتر، فهذا يسمى المشهور.

لاحظوا هذا وصفٌ لماذا؟، وصفٌ للطرق، لم ندخل بعد في الصحيح والضعيف، هذا وصفٌ للطرق، قلنا الأول متواتر، والثاني مشهور، لم ندخل بعد، هل هذا صحيحٌ أو ضعيفٌ، هذه مسألةٌ أخرى ستأتي، ولذلك الحافظ تلاحظون في النص السابق، قال: وفيها المقبول والمردود لتوقف الاستدلال بها على البحث على أحوال رواتها، يقصد بذلك الآحاد، قال: وفيها المقبول والمردود، إذن حينما نقول مشهورٌ، لا يعني أن نصحح، ولا نضعف، إنما نصف هذه الطرق التي وردنا بها الخبر، بأنها بلغت حد الشهرة، ثلاثةٌ أربعةٌ خمسة عشر، لكن بشرط ألا تبلغ حد التواتر.

هذا النوع الأول، الذي يسمونه المشهور الاصطلاحي، النوع الثاني: المشتهر على الألسنة، يطلقون المشهور، ويريدون به المشتهر على الألسنة، وهذا المشتهر على الألسنة أيضًا لا ضابط له إلا هذا، وهو شهرته على الألسنة، فقد يقع فيه الصحيح المتفق عليه، مثل: «إنما الأعمال بالنيات»، وقد يقع فيه الضعيف، وقد يقع فيه الحسن، وقد يقع فيه الموضوع والمكذوب، مثل ماذا؟ الذي لا أصل يعني؟ مثل زيادة "بل تزده" في حديثٍ مشهورٍ رواه مسلم، «ما نقصت صدقةٌ من مالٍ»، يأتي بعض الناس، ويأتي بزيادةٍ، ماذا يقول: "بل تزده" هذه لا أصل لها مع شهرتها، حديث «إنما الأعمال بالنيات» متفق عليه، «اطلبوا العلم ولو في الصين» ضعيفٌ، يأتينا حديثٌ مثلًا: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان» هذا حديثٌ ضعيفٌ، وهكذا، فتجد في المشهور، فيه حديثٍ مثلًا أيضًا هذه شهرة عند المحدثين، في تفصيل شيءٍ من ذلك، أحيانًا قد يشتهر الحديث عند طائفة من العلماء، عند النحاة مثلًا، يرددون حديث وحديثين ثلاثة، فيشتهر عندهم ولا يشتهر عند غيرهم، مثل الأثر المروي عن عمر: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه"، هذا مشهورٌ، مع أنه لا يصح، فالمقصود أن الشهرة تطلق ويراد بها الشهرة الاصطلاحية، وهي أن يُروى الخبر بثلاثة طرقٍ أو أكثر، ما لم يبلغ حد التواتر، والنوع الثاني شهرة الحديث على الألسنة، وقلنا إن المشهور كغيره من أنواع الآحاد فيه الصحيح والضعيف، أو كما يقول الحافظ فيما يأتي -إن شاء الله- بعد: فيه المقبول والمردود.

نفتح الباب لسؤال الإخوة.

{ما هو العدد من الطرق التي نحكم بها على الحديث بأنه متواتر؟}.

قلنا قبل قليلٍ: إن المتواتر لا حد له، فمتى حصل اليقين بذكره، فقد بلغ حد التواتر.

قلنا نحن: الصحيح، طبعًا هذا مما قلت لكم بحثٌ أصوليٌّ لا نريد أن ندخل في تفاصيله، الصحيح أنه ليس هناك عددٌ محددٌ أو معينٌ يشترط لبلوغ الحديث أن يكون متواترًا، متى ما وقع اليقين بالخبر، فهنا فقد حددته، ولذلك مثلًا هل اليقين يتفاوت بحسب المخبرين، بحسب الخبر، يعني مثلًا الخبر عن حادثٍ في مدخل البلد، ما يحتاج إلى أن نتثبت منا بتثبتٍ عظيمٍ، يكفي إذا ورد علينا عشرةٌ من عدة جهاتٍ ومختلفين، أنه يقع عند اليقين، لكن لو أخبروك عن حدثٍ عظيمٍ، أو خبرٍ غريبٍ، يعني مثلًا، جاءك واحدٌ من الشباب، قال: هناك حادثٌ اصطدمت فيه مائة سيارةٍ، معذرةً على التمثيل، لكن هذا الذي في ذهني الآن، مائة سيارةٍ، أو دعونا نأتي بخبرٍ، يقولون: امرأةٌ ولدت عشرين ولدًا توأم، هذا خبرٌ غريبٌ، كم تحتاج من شخصٍ حتى تتثبت؟ لكن لو أخبرك واحدٌ أن هناك امرأةً في المستشفى ولدت ثلاثة توأم، هذا معتادٌ، لكنْ خبرٌ عن عشرين، لا، يحتاج إلى عددٍ كبيرٍ جدًّا وقد تحتاج أن تتأكد إلى درجة أن تتصل بالمستشفى لغرابة هذا الخبر، فالخبر المنقول له أثرٌ، الناقل للخبر له أثرٌ.

خذ مثالًا على أثر الناقل: لو حدثك مثلًا الشيخ ابن باز مثلًا، وقال لك: إن الأمر الفلاني وقع، ثم حصل لك تواصلٌ مع الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-

وقال لك: إن الأمر الفلاني وقع، ثم مع الشيخ ابن جبرين -رحمه الله- وقال لك: إن الأمر الفلاني وقع، ثم مع الشيخ الألباني -رحمه الله- وقال لك: الأمر الفلاني وقع، كل هؤلاء أخبروك، أربعة الآن، كم نسبة أثر اليقين عندك الآن؟ بسبب قوة المخبرين الذين أخبروك بهذه القصة وبهذا الشأن، خلاص ما تحتاج، هؤلاء الأربعة عن أربعين، أو أربعمائة.

بينما لو كان الخبر الذي نقلوه لك أخبرك به شبابٌ في أسنانك أو أقل منك، لربما تحتاج إلى عددٍ أكبر، إذن الخبر الذي يُروى تحتف به قرائن تؤثر فيه، ولهذا ابن تيمية -رحمه الله- وجماعةٌ من أهل العلم جزموا بأن بعض أخبار الآحاد وإن كانت آحادًا فإنها تفيد العلم اليقيني، إذا احتفت بقرائن.

مثاله: حديث النية، يقطع الإنسان يقينًا مع أنه خبرٌ غريبٌ أيضًا، خبر غريب باعتبار التصنيف الاصطلاحي، يقطع الإنسان أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قاله؛ لاتفاق الأمة على تصحيح هذا الحديث، ولعظمة هذا الحديث، ودخوله في كل بابٍ من أبواب العلم، فأقصد أنا أن الأخبار في المتواتر، أنا لا أريد أن أتوسع فيه، أنا عمدًا اختصر فيه؛ لأنه من مباحث علوم الأصول، لكن كما قلت لكم ذُكر لإتمام التقسيم، تورثهم العلم الجازم بأن هذا الحديث يقينًا قاله النبي -صلى الله عليه وسلم-، وإن لم يبلغ حد التواتر عند غيرهم.

{ما رأيك في من يعرِّف التواتر على أنه ما رواه جمعٌ عن جمعٍ يستحيل تواطؤهما عن الكذب؟ ويعرف أيضًا المشهور بقوله: ما رواه جمعٌ عن جمعٍ إلا في طبقةٍ من طبقاته لا يوجد فيها هذا الجمع فيتراجع من المتواتر إلى المشهور}.

بالنسبة للطبقات أنا لا أحب أن أستعجل في بعض المسائل، يعني مثلًا الآن الكلام على الطبقات والرواية هنا في ما يخص الطبقات إذا وجد صورةٌ من صورٍ، أو أحد الأنواع في طبقةٍ من الطبقات، يعني لو وجدت روايةٌ، أو في طبقةٍ من الطبقات واحدٌ، والبقية بالمئات، فإنه يبقى غريبًا؛ لأن القاعدة في هذا الفن والعلم: أن الأقل يقضي على الأكثر، وسنذكرها -إن شاء الله-، لكن لا نحب أن نستعجل، الأقل يقضي على الأكثر، يعني العبرة بأقل طبقةٍ روي بها هذا الحديث، وعلى ضوئه نحكم على الإسناد، مثل حديث النية الآن، مشهورٌ جدًّا عن عمر -رضي الله عنه-، قال: سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول على المنبر، ومع ذلك ما صح إلا من حديث عمر، ولم يصح عن عمر إلا من حديث علقمة بن وقاص الليثي، ولم يصح من حديث علقمة بن وقاص الليثي إلا من حديث محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يصح من حديث محمد بن إبراهيم التيمي، إلا من حديث يحي بن سعيد الأنصاري، عن يحي بن سعيد الأنصاري رواه الناس، حتى قيل: إنه رواه عنه مائتا نفسٍ، ومع ذلك، انظر مائتا نفس عدد ضخم أليس كذلك؟ ومع ذلك العدد كبير، ومع هذا لم يخرجه من حد الغرابة؛ لأننا نظرنا ووجدنا أن الإسناد حصل فيه التفرد في أربع طبقاتٍ، فلو لم يقع

التفرد إلا في طبقةٍ واحدةٍ سميناه غريبًا أيضًا، إذن القاعدة عندنا: أن الأقل يقضي على الأكثر، وسنمر عليها -إن شاء الله تعالى.

فقط أشير إلى أن من أمثلة الكتب التي تتعلق بالمشهور غير الاصطلاحي، كتاب الحافظ السخاوي تلميذ ابن حجر، اسمه "المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة" بناه على هذا النوع من الأحاديث التي تُروى عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وستجد فيه أحاديث كثيرةً جدًّا، رتبه على حروف الهجاء، وفي الآخر فهرس هذا الكتاب على أبواب العلم.

النوع الثاني من أنواع الآحاد: هو العزيز، العزيز مأخوذٌ من العزة، وهي النُّدرة، تلاحظون في التعريف مكتوب العزيز، هذا النوع مأخوذٌ من العزة، الحافظ يحصر العزيز بما وقعت فيه الرواية عن اثنين، وهذا مذهبه، ولكن جمهور المحدثين على أن العزيز ينطبق على ما رواه اثنان أو ثلاثة، مثل ما قال البيقوني: "عزيزٌ مروي اثنين أو ثلاثة، مشهورٌ مروي فوق ما ثلاثة"، وهذا اختيار ابن الملقن وغيرهم من أهل العلم، والخطب في هذا يسيرٌ.

أول من أطلق مصطلح العزيز، هو الحافظ أبو عبد الله ابن منده، المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وتسعين، وأبو عبد الله ابن منده هذا هو الذي قال: والعزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة، فهو إذن أول من اصطلح هذا المصطلح، فينبغي سلوك طريقته.

المقصود أن الحافظ -رحمه الله- حرص على -كما يقولون- فرز الأنواع، بحيث تكون القسمة أشهر ما تكون بالحدية، واحد، اثنان، ثلاث، أربع، فغيره من المحدثين يقولون: ما رواه اثنان أو ثلاثة، هو يقول: ما رواه اثنان هو العزيز، فقط أريد أن تفهم أن اصطلاح ابن حجر هذا الذي ذكره في النخبة أنه مخالفٌ لقول أكثر المحدثين من أنه ما رواه اثنان أو ثلاثة، وليس اثنان فقط، يعني ابن حجر يحصره في رواية الاثنين.

هذا النوع من الأحاديث نادرٌ جدًّا، أعني وصف الحديث بالعزة في كلام العلماء، ويريدون به ما وقع التفرد في طبقةٍ من الطبقات براويين فقط، أو ثلاثة، هذا قليلٌ، ما هو الأكثر؟ هو النوع الثالث الآتي، وهو الغريب.

العزة في كلام الأئمة تُطلق بقلةٍ، هذا النوع له من اسمه نصيبٌ، عزيزٌ في حقيقته، وعزيزٌ في كلام الأئمة فيه، يعني قلَّ أن تجد في كلام العلماء هذا حديثٌ عزيزٌ، قلَّ جدًّا جدًّا، وإذا أطلقوا العزيز يريدون به ليس هذا المعنى الاصطلاحي أيضًا، وإن كانوا أطلقوه بدقةٍ له، لكن يريدون به معنى آخر، وهو الندرة، فتقرأ مثلًا في كتب الرجال، فتجد أنهم يصفون فلانًا بأنه عزيز الحديث، يعني قليل الحديث، يقولون: فلان عزيز الحديث، يعني قليل جدًّا، والشاعر يقول:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

فالعزيز هنا يُطلق في الاصطلاح، ويُراد به ما رواه اثنان على رأي ابن حجر فقط، يقول: أو مع حصرٍ باثنين، قال: أو بهما، يقول في التعريف الأول الذي

ذكره الشيخ -رحمه الله: طرقٌ بلا عددٍ معينٍ، أو مع حصرٍ بما فوق الاثنين، أو بهما، كلمة أو بهما هذه يعني بها العزيز، والمشهور

عنى به ماذا؟ قال: أو بحصر بما فوق الاثنين، الغريب عبَّر عنه بقوله: أو بواحد.

خلاصة البحث في العزيز: أن أول من أطلقه ابن منده، الأمر الثاني: أن استعماله عزيزٌ نادرٌ، يعني له من اسمه نصيبٌ، وأن إطلاقه على قلة حديث الراوي أكثر وأشهر من استعماله بهذا المعنى الاصطلاحي، وأقول أيضًا مطمئنًا الإخوة والأخوات من أن هذا النوع استعماله قليلٌ جدًّا جدًّا، يعني لا يكاد يمر بك إلا نادرًا.

بقينا الآن في النوع الأكثر والأشهر، والذي عليه مدار أكثر الأحاديث، وهو النوع الثالث من أنواع الآحاد، وهو نوع الغريب، وهذا النوع سنجعل -إن شاء الله تعالى- بسط القول فيه، والبداءة به في الدرس القادم -إن شاء الله تعالى-، لكن فقط أعلق على ما ذكره الشيخ في ختمة كلامه على هذه القسمة المجملة، يقول: وكلها سوى الأول آحادٌ، وهذا تقدم، ثم قال: وفيها أي في هذه الآحاد، الضمير على قوله فيها هنا -كما تلاحظون-، قوله: وفيها، أي في هذه الآحاد المقبول والمردود، لماذا فيها المقبول والمردود؟ يقول ابن حجر يعلل ذلك بقوله: لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها، دون الأول، الأول قلنا: لا يُبحث فيه عن أحوال الرواة؛ لأنه متواترٌ، بينما الآحاد الذي هو دون المتواتر

سواءً كان مشهورًا أو عزيزًا أو غريبًا ما نستطيع أن نحكم عليه بحكمٍ حتى ندرس أحوال الرواة، الاتصال، الانقطاع، السلامة من الشذوذ والعلة، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى.

آخر جملة نختم بها لقاءنا هذا: قال: وقد يقع فيها، أي في أخبار الآحاد، ما يفيد العلم النظري في القرائن على المختار، ما معنى هذه الجملة؟ الأصل في أحاديث الآحاد أنها تفيد الظن، ما الذي يفيد اليقين عندنا؟ هو المتواتر، الآحاد كلها بأنواعها الثلاثة التي معنا، تفيد الظن، هذا الأصل، وقد تفيد غلبة الظن، لكن الحافظ وهو المحدث الكبير أشار إلى قضيةٍ اختلف فيها العلماء، ويدخل معنا هنا أيضًا يشاركنا إخواننا الأصوليون في هذه المسألة، فيقولون: الأصل في الحديث الآحاد أنه يفيد الظن، لكن هل يمكن أن تأتي قرائن تحتف بالخبر هذا، لتنقله من الظن إلى العلم، والظن خلاف العلم -كما تعلمون-، هل يمكن؟ قولان، الحافظ يختار القول أنها تفيد، يعني يحتف بالخبر قرائن تجعله ينتقل من الظن إلى العلم، ولذلك قال: وقد يقع فيها، أي في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، فإذا قرأت العالم يقول على المختار، أو في الأصح أو كذا، فهو يشير إلى أن المسألة فيها خلافٌ، مثل ماذا الآن القرائن؟ مثل أن يتفق الشيخان البخاري ومسلم على رواية هذا الحديث، هذه من القرائن، يعني لو قيل لك اذكر لي شيئًا من القرائن، هذه منها.

من القرائن أيضًا أن يكون الحديث مسلسلًا بالأئمة الحفاظ، أو الفقهاء، كأن يأتي حديثٌ يرويه أحمد عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، هذه

سلسلةٌ ذهبيةٌ، أو يأتي حديثٌ مرويٌّ من طريق الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، أو يأتي حديثٌ يرويه أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، أو يأتي حديثٌ يرويه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، أو يأتي حديثٌ يرويه عبيدة السلماني عن علقمة عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم-، في غيرها من السلاسل التي قيل فيها إنها من أصح الأسانيد، هذه من القرائن التي تنقل الحديث من النظم إلى غيره.

أيضًا من القرائن: أن يكون هذا الحديث تلقاه العلماء بالقبول، يعني ما أحد اعترض عليه، وكلهم من عصر الصحابة إلى يومنا هذا، وهم يتداولونه، روايةً ودرايةً، فهذه جملةٌ من القرائن التي تحتف بالخبر؛ لتنقله من الجانب الظني، أو من حيز الظن إلى حيز العلم المفيد، أو العلم النظري بالقرائن.

المقصود بالعلم النظري: أن يصل إلى مرحلة الجزم، هذا المقصود بالعلم هنا، وأضيف هنا أقول: قد تأتي قرائن تجعل الإنسان يوقن يعني يصل كأن هذا الحديث عنده متواترٌ، ولهذا قال ابن تيمية: إن الحديث قد يتواتر عند المحدثين، فيقطع بصحته، وقد لا يتواتر عند غيرهم، وهذا شيءٌ طبيعيٌّ؛ لأنهم هم أهل هذا الفن.

هذا خلاصة ما يمكن ذكره في هذا المجلس، ألخصه في نصف دقيقةٍ فأقول: الحافظ -رحمه الله- أفادنا أن الخبر الذي يصل إلينا لا يخرج عن قسمين: إما أن يكون متواترًا، أو آحاد، وأن الآحاد لا يخرج عن ثلاثة أنواع: المشهور، العزيز،

الغريب، وأن هذه الأنواع الثلاثة فيها المقبول، والمردود، لتوقف الاستدلال بها على النظر في أحوال رواتها، وأنه قد يقع في هذه الأخبار الظنية من القرائن التي تحتف بها، ما ينقلها من الظن إلى العلم.

إلى أن نلتقي -بإذن الله تعالى- معكم في المجلس القادم، أستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.